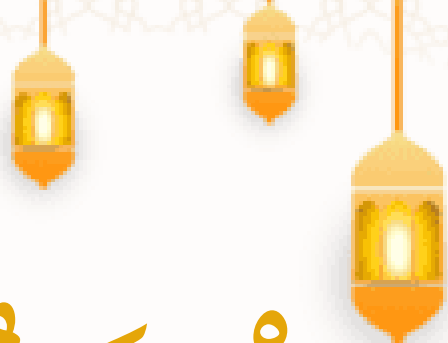


سلسلة أصول الفقه الأثري
(٢)



مِشْكَاةُ الْمَصَابِيحِ

فِي

نَقْضِ الْأَجْتِهَادِ الْمُخَالَفِ بِالْأَجْتِهَادِ الصَّالِحِ

تَأليفُ

الشيخ العلامة المحدث

فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأثري

حفظه الله وسامته



مِشْكَاتُ الْمَصَابِيحِ

نَقْضُ الْإِجْتِهَادِ الْمُخَالَفِ بِالْإِجْتِهَادِ الصَّالِحِ
فِي

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٢



مكتبة

أَهْلُ الْحَدِيثِ

مملكة البحرين - قلالي

التويتر: @ahel_alhadeeth

البريد: ahel.alhadeeth@gmail.com

سلسلة أصول الفقه الأثري
(٢)

مِشْكَاةُ الْمَصَابِيحِ

فِي

نَقْضِ الْجُتْهَادِ الْمُخَالَفِ بِالْإِجْتِهَادِ الصَّالِحِ

تَأليفُ

الشيخ العلامة المحدث

فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأثري
تحفظه اللجنة العلمية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ أَنْعَمْتَ فَرْدُ

الْمُقَدِّمَةُ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل

عَمْرَانَ: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النِّسَاءُ: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا (٧٠) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الْأَحْزَابُ: ٧٠ و٧١].

أَمَّا بَعْدُ،

* فَهَذِهِ رِسَالَةٌ لَطِيفَةٌ فِي وُجُوبِ نَقْضِ الْجِتْهَادِ الْعَالِمِ إِذَا خَالَفَ الْجِتْهَادُ نُصُوصَ الْكِتَابِ، أَوِ السُّنَّةِ، أَوْ إِجْمَاعَ الصَّحَابَةِ.^(١)

* كَمَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ نَقْضُ الْجِتْهَادِ الْمُوَافِقِ لِلْكِتَابِ، أَوِ السُّنَّةِ، أَوْ إِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ، لِأَنَّهُ الْجِتْهَادُ صَحِيحٌ فِي الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ.

قَالَ الْفَقِيهُ ابْنُ الْهَمَامِ رحمته الله فِي «التَّحْرِيرِ» (ج ٣ ص ٣٣٥): (لَا يُنْقَضُ حُكْمُ الْجِتْهَادِيِّ صَحِيحٌ). اهـ

قُلْتُ: فَلَا جِتْهَادَ صَحِيحٌ لَا يُنْقَضُ بِالْجِتْهَادِ الْخَطِئِ، بَلِ الْجِتْهَادُ الْخَطِئُ يُنْقَضُ بِالْجِتْهَادِ الصَّحِيحِ.

قَالَ الْفَقِيهُ الْكَاسَانِيُّ رحمته الله فِي «بَدَائِعِ الصَّنَائِعِ» (ج ٧ ص ١٤): (فَلَا يَجُوزُ نَقْضُ مَا مَضَى بِدَلِيلٍ قَاطِعٍ بِمَا فِيهِ شُبْهَةٌ). اهـ

قُلْتُ: فَاجْتِهَادُ السَّلَفِ الْمُوَافِقُ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، لَا يُنْقَضُ بِالْجِتْهَادِ الْعَلَطِ فِي الْحُكْمِ.

* فَلَأَصْلُ إِذَا مَضَى الْحُكْمُ بِالْجِتْهَادِ الصَّحِيحِ، لَا يَبْطُلُ بِالْجِتْهَادِ مِثْلِهِ وَهُوَ خَطِئًا.^(٢)

(١) قُلْتُ: وَلَا يَجُوزُ نَقْضُ مَا صَحَّ بِالْإِجْمَاعِ، خَاصَّةً بِالْإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ، بِقَوْلِ مُخْتَلَفٍ فِيهِ، أَوْ بِقَوْلِ الْمُتَأَخِّرِينَ الْمُخْتَلِفِينَ فِي الْمَسْأَلَةِ.

(٢) فَلَا يُنْقَضُ الْحُكْمُ الثَّابِتُ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، أَوِ الْآثَارِ بِالْجِتْهَادَاتِ الْمُتَأَخِّرِينَ الْمُخَالَفَةَ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْآثَارِ.

قَالَ الْفَقِيهَ الْوَنُشْرَيْسِيُّ الْمَالِكِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «إِيضَاحِ الْمَسَالِكِ» (ص ١٥٠):
 (حُكْمُ الْحَاكِمِ يُنْقَضُ فِي أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ: إِذَا خَالَفَ الْإِجْمَاعَ، أَوْ الْقَوَاعِدَ، أَوْ الْقِيَاسَ
 الْجَلِيَّ، أَوْ النَّصَّ الصَّرِيحَ). اهـ

وَقَالَ الدُّكْتُورُ وَهْبَةُ الزُّحَيْلِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «أُصُولِ الْفِقْهِ» (ج ٢ ص ١١٥): (وَإِذَا
 كَانَ الْمُجْتَهِدُ حَاكِمًا، فَقَضَى فِي وَاقِعَةٍ بِمَا اجْتَهَدَ ثُمَّ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ فِي وَاقِعَةٍ مُمَثَّلَةٍ.
 * فَإِنْ كَانَ حُكْمُهُ مُخَالَفًا لِلدَّلِيلِ قَاطِعٍ مِنْ نَصٍّ، أَوْ إِجْمَاعٍ، أَوْ قِيَاسٍ جَلِيٍّ...
 فَيُنْقَضُ بِالِاتِّفَاقِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، سِوَاءٍ مِنْ قَبْلِ الْحَاكِمِ، أَوْ مِنْ أَيِّ مُجْتَهِدٍ آخَرَ لِمُخَالَفَتِهِ
 الدَّلِيلِ). اهـ

قُلْتُ: فَإِذَا اجْتَهَدَ فِي الْإِفْتَاءِ، وَتَبَيَّنَ أَنَّهُ خَالَفَ نَصًّا، أَوْ إِجْمَاعًا، وَجَبَ عَلَيْهِ
 نَقْضُهُ، فَإِذَا لَمْ يَنْقُضْهُ نَقَضَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ، وَجُوبًا، وَهَذَا بِالِاتِّفَاقِ.^(١)

قَالَ الْفَقِيهُ ابْنُ النَّجَّارِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «شَرْحِ الْكَوْكَبِ الْمُنِيرِ» (ج ٤ ص ٥٠٥):
 (وَيُنْقَضُ الْحُكْمُ وَجُوبًا بِمُخَالَفَةِ نَصِّ الْكِتَابِ، أَوْ السُّنَّةِ، وَلَوْ آحَادًا، أَوْ إِجْمَاعٍ
 قَطْعِيًّا). اهـ

وَفِي الْخِتَامِ: أَسْأَلُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يَتَقَبَّلَ مِنِّي هَذَا الْعَمَلَ، وَأَنْ يُشِيبَنِي عَلَيْهِ، وَأَنْ
 يَجْعَلَهُ خَالِصًا لَوَجْهِهِ لَا رِيَاءَ، وَلَا سُمْعَةً.

(١) وَأَنْظَرُ: «إِرْشَادُ الْفُحُولِ» لِلشُّوكَانِيِّ (ص ٢٦٣)، وَ«شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمُنِيرِ» لِابْنِ النَّجَّارِ (ج ٤ ص ٥٠٥)،
 وَ«الْهِدَايَةُ» لِلْمَرْغِينَانِيِّ (ج ٣ ص ١٠٧)، وَ«شَرْحُ تَفْصِيحِ الْفُصُولِ» لِلْقَرَفِيِّ (ص ٤٤١)، وَ«الْبُرْهَانُ فِي أُصُولِ
 الْفِقْهِ» لِلْجَوْنِيِّ (ج ٢ ص ٣٢٨).

* وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ الْمَوْفُوقُ وَالْهَادِي إِلَى سَوَاءِ السَّبِيلِ، عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ،
وَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ.
وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

كَتَبَهُ

أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَثَرِيُّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللَّهُ تَعَالَى عَوْنِي، وَبِهِ تَوْفِيقِي

ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى نَقْضِ الْجِتْهَادِ فِي الضُّوَى بِالْقُرْآنِ الْكَرِيمِ،

وَالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، وَالْأَثَارِ الصَّحَابِيَّةِ

أَعْلَمَ رَحِمَكَ اللَّهُ أَنَّ الْمُجْتَهِدَ إِذَا اجْتَهَدَ فِي حُكْمٍ فِي مَسْأَلَةٍ، وَبَنَى عَلَى اجْتِهَادِهِ حُكْمًا خَالَفَ فِي ذَلِكَ الْأَدِلَّةَ، يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُنْقِضَ اجْتِهَادَهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِذَا تَبَيَّنَ لَهُ غَلْطُهُ. ^(١)

* فَإِذَا لَمْ يُنْقِضِ اجْتِهَادَهُ، يَجِبُ أَنْ يُنْقِضَ مِنْ قِبَلِ الْعُلَمَاءِ الْآخَرِينَ بِالِدَّلِيلِ، لِأَنَّ الْأَدِلَّةَ يُنْقِضُ بِهَا اجْتِهَادُ الْعَالِمِ. ^(٢)

وَالْمُرَادُ بِنَقْضِ الْجِتْهَادِ هُوَ: إِطْأَالُ الْجِتْهَادِ الْمُخَالِفِ لِلنُّصُوصِ.

وَلَا يَخْتَلِفُ أَحَدٌ مِنَ الْأُصُولِيِّينَ فِي ذَلِكَ:

(١) فَالْقُرْآنُ الْكَرِيمُ يُنْقِضُ بِهِ الْجِتْهَادُ.

(١) فَالْجِتْهَادُ يُنْقِضُ إِذَا خَالَفَ الْقُرْآنَ، أَوِ السُّنَّةَ، أَوِ الْأَثَرَ.

(٢) وَأَنْظَرِ: «الْبُرْهَانَ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» لِلْجَوِينِيِّ (ج ٢ ص ٣٢٨)، وَ«الْمَحْصُولَ فِي عِلْمِ أُصُولِ الْفِقْهِ» لِلرَّازِيِّ

(ج ٢ ص ٥٥)، وَ«الْإِحْكَامَ فِي أُصُولِ الْأَحْكَامِ» لِلْأَمِيدِيِّ (ج ٤ ص ٢٠٣)، وَ«حَاشِيَةَ شَرْحِ مُخْتَصَرِ الْمُتَهَيِّ»

لِلتَّنْتِزَانِيِّ (ج ٢ ص ٣٠٠)، وَ«الْمُسْتَصْفَى مِنْ عِلْمِ الْأُصُولِ» لِلغَزَالِيِّ (ج ٢ ص ٣٨٢)، وَ«شَرْحَ تَنْفِيحِ

الْفُصُولِ» لِلْقَرَفِيِّ (ص ٤٤١)، وَ«جَمْعَ الْجَوَامِعِ» لِابْنِ السُّبْكِيِّ (ج ٢ ص ٣٩١)، وَ«الْإِنْهَاجَ فِي شَرْحِ الْمِنْهَاجِ»

لَهُ (ج ٣ ص ٢٨٤).

(٢) وَالسُّنَّةُ النَّبَوِيَّةُ يُنْقَضُ بِهَا الْجِتْهَادُ.

(٣) وَالْإِجْمَاعُ يُنْقَضُ بِهِ الْجِتْهَادُ، خَاصَّةً بِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.
قُلْتُ: فَإِذَا ثَبَتَ النَّصُّ بِخِلَافِ قَوْلِ الْمُجْتَهِدِ، فَإِنَّهُ يُنْقَضُ، وَهَذَا مَذْهَبُ أَكْثَرِ

الْحَنَابِلَةِ، وَأَخَذَ بِهِ الْفَقِيهُ ابْنُ النَّجَّارِ، وَهُوَ الْأَصْحَحُّ عَنِ الشَّافِعِيَّةِ.^(١)

قَالَ الْفَقِيهُ الْجَوِينِيُّ رحمته فِي «الْبُرْهَانِ» (ج ٢ ص ٣٢٨): (الْمُجْتَهِدُ إِذَا اجْتَهَدَ

وَصَلَّى، ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ أَخْطَأَ نَصًّا، فَلَا شَكَّ أَنَّهُ يُرْجَعُ إِلَيَّ مُقْتَضِي النَّصِّ). اهـ

قُلْتُ: فَيَسِينُ أَنْ الْجِتْهَادَ يُرْجَعُ عَنْهُ إِذَا أَخْطَأَ نَصًّا.

وَقَالَ الْفَقِيهُ الْغَزَالِيُّ رحمته فِي «الْمُسْتَضْفَى» (ج ٢ ص ٣٨٢): (وَأِنَّمَا حُكْمُ

الْحَاكِمِ هُوَ الَّذِي يُنْقَضُ، وَلَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ لَا يُخَالِفَ نَصًّا، وَلَا دَلِيلًا قَاطِعًا.

فَإِنْ أَخْطَأَ النَّصَّ نَقَضْنَا حُكْمَهُ). اهـ

قُلْتُ: وَالنَّصُّ هُنَا مُطْلَقٌ، يَشْمَلُ الْقُرْآنَ، كَمَا أَنَّهُ يَشْمَلُ السُّنَّةَ، وَالْإِجْمَاعَ.

وَقَالَ الْفَقِيهُ الرَّازِيُّ رحمته فِي «الْمَحْضُولِ» (ج ٦ ص ٦٥): (وَاعْلَمَ أَنَّ قَضَاءَ

الْقَاضِي لَا يَنْتَقِضُ بِشَرْطِ أَنْ لَا يُخَالِفَ دَلِيلًا قَاطِعًا فَإِنْ خَالَفَهُ نَقَضْنَا). اهـ

(١) وَأَنْظَرُ: «رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ١١ ص ١٥٠)، وَ«فَتْحُ الْقَدِيرِ» لِابْنِ الْهَمَّامِ (ج ٧ ص ٣٠١)،

وَ«الْمَدْخَلُ إِلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ» لِابْنِ بَدْرَانَ (ص ٣٨٤)، وَ«فَوَاتِحُ الرَّحْمَتِ شَرْحُ مُسَلِّمِ الثُّبُوتِ»

لِلْأَنْصَارِيِّ (ج ٢ ص ٣٩٥)، وَ«شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمُنِيرِ» لِابْنِ النَّجَّارِ (ج ٢ ص ٣٤٥)، وَ«الْإِحْكَامُ فِي أُصُولِ

الْأَحْكَامِ» لِلْإِمْدِيِّ (ج ٢ ص ٣١)، وَ«رَوْضَةُ النَّاطِرِ وَجَنَّةُ الْمَنَاطِرِ» لِابْنِ قُدَّامَةَ (ج ١ ص ٣٤٧)، وَ«نَهَايَةُ السُّؤْلِ»

لِلْإِسْنَوِيِّ (ج ٩ ص ٦٩).

وَقَالَ الْأُصُولِيُّ الْأَمِيدِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْإِحْكَامِ» (ج ٤ ص ٢٠٣): (وَإِنَّمَا يُمَكِّنُ نَقْضَهُ بِأَنْ يَكُونَ حُكْمُهُ مُخَالَفًا لِذَلِيلِ قَاطِعٍ مِنْ نَصٍّ، أَوْ إِجْمَاعٍ، أَوْ قِيَاسٍ جَلِيٍّ). اهـ
قُلْتُ: فَاشْتَمَلَتْ عِبَارَتُهُ عَلَى التَّصْرِيحِ بِأَنَّ الْجَاهِدَ يُنْقَضُ عِنْدَ مُخَالَفَتِهِ لِلذَّلِيلِ مِنْ النَّصِّ، أَوْ الْإِجْمَاعِ، أَوْ الْقِيَاسِ الْجَلِيِّ.

وَقَالَ الْأُصُولِيُّ الْأَصْفَهَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «بَيَانِ الْمُخْتَصَرِ» (ج ٣ ص ٣٢٧): (وَإِنْقَاضُ بِالِاتِّفَاقِ حُكْمِ الْحَاكِمِ إِذَا خَالَفَ دَلِيلًا قَاطِعًا: نَصًّا، أَوْ إِجْمَاعًا، أَوْ قِيَاسًا جَلِيًّا). اهـ

وَقَالَ الْفَقِيهُ الْقَرَأْفِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «شَرْحِ تَنْقِيحِ الْفُصُولِ» (ص ٤٤١): (وَالحُكْمُ الَّذِي يُنْقَضُ فِي نَفْسِهِ، وَلَا يَمْنَعُ النَّقْضَ، هُوَ مَا خَالَفَ أَحَدَ أُمُورِ أَرْبَعَةٍ: الْإِجْمَاعَ، أَوْ الْقَوَاعِدَ، أَوْ النَّصَّ، أَوْ الْقِيَاسَ الْجَلِيَّ). اهـ
قُلْتُ: فَصَرَّحَ بِأَنَّ الْجَاهِدَ يُنْقَضُ بِالنَّصِّ.

وَقَالَ الْفَقِيهُ الْقَرَأْفِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفُرُوقِ» (ج ٢ ص ١٠٩): (كُلُّ شَيْءٍ أَفْتَى فِيهِ الْمُجْتَهِدُ فَخَرَجَتْ فُتْيَاهُ فِيهِ عَلَى خِلَافِ الْإِجْمَاعِ، أَوْ الْقَوَاعِدِ، أَوْ النَّصِّ، أَوْ الْقِيَاسِ الْجَلِيِّ السَّالِمِ عَنِ الْمُعَارِضِ الرَّاجِحِ، لَا يَجُوزُ لِمُقَلِّدِهِ أَنْ يَنْقُلَهُ لِلنَّاسِ، وَلَا يُفْتَى بِهِ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى، فَإِنَّ هَذَا الْحُكْمَ لَوْ حَكَمَ بِهِ حَاكِمٌ لَنَقَضْنَاهُ). اهـ
قُلْتُ: وَإِنَّمَا يُنْقَضُ بِالذَّلِيلِ مِنْ نَصٍّ، أَوْ إِجْمَاعٍ.

وَقَالَ الْفَقِيهُ الزَّرْكَشِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْبَحْرِ الْمُحِيطِ» (ج ٦ ص ٢٦٨): (أَمَّا لَوْ ظَهَرَ نَصٌّ، أَوْ إِجْمَاعٌ، أَوْ قِيَاسٌ جَلِيٌّ بِخِلَافِهِ؛ نُقِضَ هُوَ وَغَيْرُهُ). اهـ

قُلْتُ: وَالنَّصُّ يَشْمَلُ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ، وَالسُّنَّةَ النَّبَوِيَّةَ، وَالْآثَارَ.

وَقَالَ الْفَقِيهُ ابْنُ النَّجَّارِ رحمته فِي «شَرْحِ الْكَوْكَبِ الْمُنِيرِ» (ج ٤ ص ٥٠٥):

(وَيُنْقَضُ الْحُكْمُ وَجُوبًا بِمُخَالَفَةِ نَصِّ الْكِتَابِ، أَوْ السُّنَّةِ، وَلَوْ آحَادًا، أَوْ إِجْمَاعٍ قَطْعِيًّا). اهـ

قُلْتُ: فَأَطْلَقَ الْقَوْلَ بِأَنَّ الْجِتْهَادَ يُنْقَضُ بِمُخَالَفَةِ نَصِّ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ.

وَقَالَ الْأُصُولِيُّ الْأَنْصَارِيُّ رحمته فِي «فَوَائِحِ الرَّحْمُوتِ» (ج ٢ ص ٣٩٥) فِيمَا

خَالَفَ الْمُجْتَهِدُ: (الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ الْمُتَوَاتِرَةُ وَالْمَشْهُورَةُ، وَالْإِجْمَاعُ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشُّوْكَانِيُّ رحمته فِي «إِرْشَادِ الْفُحُولِ» (ص ٢٦٣): (فَإِنْ كَانَ

مُخَالَفًا لِلدَّلِيلِ الْقَاطِعِ نَقَضَهُ اتِّفَاقًا). اهـ

قُلْتُ: فَإِنْ كَانَ حُكْمُ الْمُجْتَهِدِ مُخَالَفًا لِلدَّلِيلِ مِنْ نَصٍّ، أَوْ إِجْمَاعٍ، فَيُنْقَضُ

بِالِاتِّفَاقِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، سَوَاءً مِنْ قَبْلِ الْقَاضِي، أَوْ مِنْ مُفْتٍ، أَوْ أَيِّ مُجْتَهِدٍ آخَرَ

لِمُخَالَفَتِهِ الدَّلِيلِ.^(١)

(١) وَأَنْظُرْ: «أُصُولُ الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ» لِلزُّحَيْلِيِّ (ج ٢ ص ١١٥)، وَ«أُصُولُ التَّشْرِيعِ الْإِسْلَامِيِّ» لِعلي حَسَبِ اللَّهِ

(ص ٩٩)، وَ«شَرْحِ الْكَوْكَبِ الْمُنِيرِ» لِابْنِ النَّجَّارِ (ج ٤ ص ٥٠٥)، وَ«الْبَحْرَ الْمُحِيطَ» لِلزَّرْكَشِيِّ (ج ٦

ص ٢٦٨)، وَ«إِرْشَادَ الْفُحُولِ» لِلشُّوْكَانِيِّ (ص ٢٦٣)، وَ«فَوَائِحِ الرَّحْمُوتِ» لِالْأَنْصَارِيِّ (ج ٢ ص ٣٩٥)،

وَ«شَرْحَ تَنْفِيحِ الْفُصُولِ» لِلقَرَفِيِّ (ص ٤٤١)، وَ«الْهَدَايَةَ» لِلْمَرْغِينَانِيِّ (ج ٣ ص ١٠٧).

وَقَالَ الْفَقِيهَ الْمَرْغِينَانِي رحمته فِي «الْهِدَايَةِ» (ج ٣ ص ١٠٧): (إِذَا رُفِعَ إِلَى الْقَاضِي حُكْمٌ حَاكِمٍ أَمْضَاهُ؛ إِلَّا أَنْ يُخَالَفَ الْكِتَابَ، أَوِ السُّنَّةَ، أَوِ الْإِجْمَاعَ؛ بَأَنْ يَكُونَ قَوْلًا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ). اهـ

وَقَالَ الْفَقِيهَ ابْنُ فَرْحُونَ رحمته فِي «تَبْصِرَةِ الْحُكَّامِ» (ج ١ ص ٧٨): (وَقَدْ نَصَّ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ حُكْمَ الْحَاكِمِ لَا يَسْتَفْرُ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ، وَيُنْتَقَضُ ذَلِكَ إِذَا وَقَعَ عَلَى خِلَافِ الْإِجْمَاعِ، أَوْ الْقَوَاعِدِ^(١)، أَوْ بِالنَّصِّ الْجَلِيِّ، أَوْ الْقِيَّاسِ). اهـ

قُلْتُ: وَيُنْتَقَضُ الْاجْتِهَادُ بِالْإِجْمَاعِ، وَالْإِجْمَاعُ هُوَ: اتِّفَاقُ مُجْتَهِدِي أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ عليه السلام بَعْدَ وَفَاتِهِ فِي عَصْرِ مِنَ الْأَعْصَارِ عَلَى حُكْمٍ مِنَ الْأَحْكَامِ، وَهُوَ دَلِيلٌ قَطْعِيٌّ عِنْدَ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ.

قَالَ بِذَلِكَ: الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى فِي «الْعُدَّةِ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» (ج ٤ ص ١٠٥٨)، وَالْفَقِيهَ أَبُو الْخَطَّابِ فِي «التَّمْهِيدِ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» (ج ٣ ص ٢٢٤)، وَالْإِمَامُ ابْنُ قُدَامَةَ فِي «رَوْضَةِ النَّاظِرِ» (ج ٢ ص ٤٤١)، وَالْفَقِيهَ ابْنُ بُرْهَانَ فِي «الْوُصُولِ إِلَى الْأُصُولِ» (ج ٢ ص ٧٢)، وَالْفَقِيهَ ابْنَ الْحَاجِبِ فِي «مُخْتَصَرِ الْمُنتَهَى» (ج ٢ ص ٣٠)، وَغَيْرُهُمْ.

(١) قُلْتُ: وَقَدْ صَرَّحَ الْمَالِكِيُّ أَيْضًا بِأَنَّ الْمُفْتِيَّ الْمُجْتَهِدَ إِذَا خَالَفَ الْقَوَاعِدَ فِي فِتْوَاهُ، فَإِنَّهَا تُنْقَضُ، وَلَا يُلْتَفَتُ لَهَا فِي الدِّينِ.

وَأَنْظَرُ: «إِبْطَاحُ الْمَسَالِكِ إِلَى قَوَاعِدِ الْإِمَامِ مَالِكٍ» لِلوَيْشَرِيْسِيِّ (ص ١٥٠)، وَ«تَبْصِرَةُ الْحُكَّامِ» لِابْنِ فَرْحُونَ الْمَالِكِيِّ (ج ١ ص ٧٩)، وَ«الشَّرْحُ الْكَبِيرُ» لِلدَّرْدِيرِ (ج ٤ ص ١٥٣).

(٢) كِتَابُ جَمَاعِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فِي فِطْرِهِمْ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ، فَاجْمَاعُهُمْ مِنَ الْأَدَلَّةِ الْقَطْعِيَّةِ فِي الدِّينِ. وَهَذَا فِي عَصْرِهُمْ، فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى أَيِّ عَصْرِ خَالَفَ بَعْدَ إِجْمَاعِهِمْ.

هَذَا آخِرُ مَا وَفَّقَنِي اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى إِلَيْهِ فِي تَصْنِيفِ هَذَا الْكِتَابِ النَّافِعِ
الْمُبَارَكِ - إِنْ شَاءَ اللهُ - سَائِلًا رَبِّي جَلَّ وَعَلَا أَنْ يَكْتُبَ لِي بِهِ أَجْرًا، وَيَحُطَّ عَنِّي فِيهِ
وِزْرًا، وَأَنْ يَجْعَلَهُ لِي عِنْدَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ذُخْرًا... وَصَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ وَبَارَكَ عَلَيَّ نَبِيِّنَا
مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

فهرس الموضوعات

الصفحة	الرقم الموضوع
٥	(١) الْمُقَدِّمَةُ.....
٩	(١) ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى نَقْضِ الْجُتْهَادِ فِي الْفَتْوَى بِالْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، وَالْآثَارِ الصَّحَابِيَّةِ.....

